

دور القطاع الخاص في الإصلاح الاقتصادي والتنمية بالمؤسسات الرياضية

د. سمير عبد اللطيف مصطفى

مدرس بقسم الإدارة الرياضية والترويج - كلية التربية
الرياضية (للبنين والبنات) - جامعة بورسعيد

د. محمد أحمد رزق

مدرس بقسم الإدارة الرياضية والترويج - كلية التربية
الرياضية (للبنين والبنات) - جامعة بورسعيد

ملخص البحث

استهدف البحث التعرف على دور القطاع الخاص في الإصلاح الاقتصادي والتنمية بالمؤسسات الرياضية من خلال التعرف على أهداف القطاع الخاص ودوره في المؤسسات الرياضية، والتعرف على مبادئ الإصلاح الاقتصادي والتنمية للقطاع الخاص بالمؤسسات الرياضية، واستخدام الباحثان المنهج الوصفي باستخدام الأسلوب المسحي، وبلغت عينة البحث (٤٥) فرداً من رجال الأعمال والمستثمرين وشركات القطاع الخاص المهتمة بالمجال الرياضي، وتم استخدام المقابلة الشخصية، تحليل الوثائق والمراجع، شبكة المعلومات الدولية، استمارة الاستبيان كأدوات لجمع البيانات، وأسفرت أهم النتائج أنه يجب الاستفادة من القطاع الخاص في النهوض باقتصاديات المؤسسات الرياضية من خلال رعاية الأحداث والبطولات الرياضية والاستفادة من أسوار المؤسسات الرياضية بإنشاء مراكز تجارية لتوزيع منتجات القطاع الخاص، وإقامة مشاريع إنتاجية وتسويقية في المؤسسة الرياضية، ومشاركة القطاع الخاص في تأسيس شركة مساهمة للمؤسسة الرياضية تعمل على أسس تجارية، وتنفيذ براءات الاختراع الرياضية، ومشاركة القطاع الخاص في شراء أسهم في البورصة لأعضاء المؤسسة الرياضية، والمساعدة في وضع نظام للتأمين والعلاج الصحي للعاملين واللاعبين بالمؤسسة الرياضية.

أولاً: مقدمة ومشكلة البحث:

أصبحت الرياضة أحد أهم المنتجات التي تعكس مدى تقدم المجتمعات وتطورها في كافة المجالات، وتشهد صناعة الرياضة من الناحية الاقتصادية تطوراً كبيراً فلم تعد الرياضة عاملاً بعيداً عن الاقتصاد بل أصبحت الرياضة في العديد من دول العالم أحد دعائم الاقتصاد ومرتكزاته، كذلك تحولت صناعة الرياضة من الهواية والترفيه إلى صناعة تدخل فيها العديد من العناصر لنجاحها ويظهر ذلك في تصارع العديد من الدول في تنظيم واستضافة البطولات والأحداث الرياضية فأصبحت تتعامل مع الرياضة كصناعة تدخل فيها استثمارات ورؤوس أموال وتحقيق عائد مادي واقتصادي بل أصبحت الرياضة دخل ثابت في كثير من البلدان.

ويؤكد أحمد شرف، و أحمد عبد القادر، و السعدني السعدني (٢٠٠٨م) بأنه لم تحظى الرياضة بمصر بثقة مشاركة القطاع الخاص ورجال الأعمال والمستثمرين نتيجة عدم وجود أنظمة واضحة لحقوق الشراكة، كما يؤكدون بأن مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني

بالاستثمار والمشاركة في المجال الرياضي أهم البدائل لتوفير الموارد والتمويل. (٣٦:١) وفي ظل التوجهات العالمية نحو تفعيل نظام السوق ووضع الأنظمة والقوانين التي تساعد على التنمية الاقتصادية فيجب إعطاء دور للقطاع الخاص في إحداث التنمية الاقتصادية بالدولة حيث يعتبر القطاع الخاص المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، وذلك لما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطرة في سبيل تحقيق الربح وتعظيم المصلحة الخاصة.

ويؤكد محمد الحاورى (٢٠٠٤م) بضرورة اشتراك القطاع الخاص مع الدولة في صنع اتجاهات السياسة النقدية والاستثمارية والسياسة المالية والضريبية وسياسة تشغيل القوى العاملة من خلال ممثلين له في عضوية مجالس إدارة البنك المركزي والهيئة العامة للاستثمار وصندوق التدريب المهني. (٣٢٦:١٢)

ويقصد بالإصلاح الاقتصادي في المؤسسات الرياضية مجموعة السياسات والإجراءات الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الاقتصاد الرياضي في المؤسسات الرياضية. وتشير ستار الزهيري (٢٠١٠م) أن المقصود بالإصلاح في اللغة العربية هو جعل الشيء أكثر إصلاحاً ويقابل ذلك في اللغة الانجليزية the Reform وبالفرنسية La Reform أي تعديل الاتجاه المرغوب فيه، والإصلاح في النظام الاقتصادي يعني إصلاح المؤسسات الاقتصادية وهيكلية الإنتاج واستخدام أمثل للموارد المتاحة وتخفيض الطلب وزيادة العرض وهو تعبير عن السياسات التي تعمل على جعل النفقات المحلية متناغمة مع ما هو متاح من موارد. (٨٢:٤)

وقد حثنا القرآن الكريم على الصلاح والإصلاح في أكثر من موضع مثل قول الله تعالى (**إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَنْطَعْتُ**) ، سورة هود الآية (٨٨).

ويعرف محمد الغزالي (٢٠١٥م) الإصلاح الاقتصادي أنه " مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تستهدف معالجة كافة أوجه القصور والخلل في طرائق وأساليب وأدوات وتقانات ومهارات النظام الاقتصادي المتشكل عبر السنين والتي تبدأ في عدم قدرته على ممارسة النشاطات الاقتصادية المختلفة بكفاءة عالية من أجل إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج التي تخص عملية التنمية الاقتصادية ". (٤:١٣)

بينما تعرف سحر الحملى (٢٠١٤م) الإصلاح الاقتصادي أنه عبارة عن " جهد جماعي منظم يستهدف إحداث تغييرات هيكلية في النظام السياسى فى الدولة بهدف زيادة كفاءته وفعالته بما يتناسب مع الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة من خلال تحسين أساليب العمل لبلوغ عدد من معطيات التحديث مثل زيادة الإنتاجية وتحقيق قدر من المساواة الاقتصادية والاجتماعية وترسيخ المعرفة الحديثة وتطوير المؤسسات الإنتاجية والخدمية ". (٦٤٥:٥)

ويشير محمد طلب (٢٠٠٤م) أنه يقصد ببرنامج الإصلاح الاقتصادى البرنامج الذى تقدمه

المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) وهذا البرنامج له تأثير واسع النطاق على البلاد النامية بصفة خاصة وكانت مصر من الدول التي سارعت بتطبيق هذا البرنامج منذ الثمانينات من القرن الماضي وزادت سرعة تطبيقه واتسع نطاقه منذ بداية التسعينات. (٣:١٤)

ويرى الباحثان أن الدولة تقوم بأربع وظائف أساسية في الاقتصاد الحديث وهي:

أ- وظيفة أساسية كلاسيكية : مثل توفير الخدمات للمجتمع وإنشاء الطرق والكبارى والمدارس والمستشفيات والدفاع والجيش.

ب- وظيفة توزيعية : مثل توزيع السلع والخدمات وتوزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع.

ج- وظيفة تنظيمية تشريعية : مثل تنظيم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات بإصدار القوانين واللوائح.

د- وظيفة التنمية الاقتصادية : مثل كافة الإجراءات والسياسات التي تضمن تحقيق تنمية مستدامة.

وفي هذا الصدد اهتمت الدولة المصرية بالتنمية الاقتصادية بصفة عامة وتشجيع القطاع الخاص بصفة خاصة حيث أصدرت عدة قوانين وقرارت منها:

١- دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤م حيث ينص على " تعمل الدولة على تحفيز القطاع الخاص لأداء مسؤوليته الاجتماعية في خدمة الاقتصاد الوطنى والمجتمع " مادة (٣٦)

٢- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٤٨٦) لسنة ٢٠١٦م بإعادة تنظيم وزارة الاستثمار حيث تعمل وزارة الاستثمار على تنمية وتشجيع الاستثمار فى جمهورية مصر العربية من خلال العمل على توفير حوافز الاستثمار المشجعة والجاذبة للقطاع الخاص للدخول فى مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة وتشجيع القطاع الخاص المحلى والأجنبي على تمويل المشروعات الاقتصادية والتنموية فى مصر". (مادة ١ بند ٣)

٣- كذلك بالنسبة للجانب الرياضى فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٤٢٦) لسنة ٢٠٠٥م بإنشاء المجلس القومى للرياضة والذي يدعو إلى " وضع وتنفيذ خطط إعداد وصقل وتنمية الكوادر البشرية العاملة فى مجالات الرياضة وتدعيم البنية الأساسية للرياضة للدولة بما يخدم بيئة التربية البدنية والرياضة عموماً وتحفيز القطاع الخاص والقطاع المدنى والمنظمات الأهلية على الاستثمار فى مجال الرياضة ". (مادة ٣ بند ٥)

ونظراً للظروف الاقتصادية الحالية أصبح الإصلاح الاقتصادي أمر ومطلب حتمى نظراً لمتطلبات صندوق النقد الدولي لإحداث تنمية اقتصادية فى جمهورية مصر العربية ،و عليه فقد قامت الدولة المصرية بإصلاح فى جميع القطاع مثل إصلاح لضبط الإنفاق ،و استكمال قطاع

الضرائب والرسوم بهدف زيادة الموارد الضريبية، و إصلاح قطاع الجمارك العامة لزيادة كفاءته وموارده، و تحرير سعر الصرف وغيرها من الإصلاحات الاقتصادية، وعليه فيجب على الدولة الاهتمام بالقطاع الرياضى وتحقيق إصلاح اقتصادي تنموى بالمؤسسات الرياضية وتحقيق نهضة رياضية شاملة، و إعداد ورعاية الأبطال للترويج على المنصات العالمية وتحقيق مراكز متقدمة، حيث أصبحت الرياضة صناعة لها قيمتها ويقاس مدى تقدم الدول بمدى مستواها الرياضى، فيجب الاهتمام بالقطاع الرياضى كمصدر دخل للدولة والمجتمع والاستفادة من مشاركة القطاع الخاص فى إحداث تنمية اقتصادية فى المؤسسات الرياضية.

وتعرف نورى ياسمين (٢٠١٥م) نقلاً عن مراد محفوظ القطاع الخاص أنه " ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع للسيطرة الحكومية ويدرار وفقاً لاعتبارات الربحية. (٢٢:١٦) وتضيف شريهان مرسى (٢٠١١م) تعريف رجال الأعمال " أنهم جماعات رؤوس أموال وأيضاً أصحاب مصالح لهم عدة أدوار (سياسي- اقتصادي - ثقافي) وقد تتداخل هذه الأدوار وتتضارب مع مصالحهم وقد يكون جزءاً تكملياً لتحقيق مصالحهم ". (٣٧:٦)

كما تفرق نورى ياسمين (٢٠١٥م) بين نوعين من القطاع الخاص : (٢٣:١٦)

(أ) - القطاع الخاص المنتج (المحلى أو الأجنبي): هو ذلك القطاع الاقتصادى الذى يقوم على عملية توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار فى القطاعات المنتجة فى الاقتصاد الوطنى سواء ما تعلق منها بإنتاج السلع والخدمات.

(ب) - القطاع الخاص غير المنتج أو الموجه للاستيراد (محلى أو أجنبى) : هو ذلك القطاع الاقتصادى الذى يقوم على عملية توجيه رؤوس الأموال نحو الاستثمار فى نشاطات طفيلية أساسها استيراد مواد استهلاكية لإعادة بيعها على حالها.

وتوضح فاطمة أبو نعيم (٢٠١٥م) أنه يتميز القطاع الخاص عن القطاع العام

بالآتي:(٦٤:١١)

- الكفاءة فى إدارة الموارد نظراً لما يتحمله من تكاليف فى مقابل الحصول عليها، فى حين أن القطاع العام يعاني من عدم ترشيد استخدام الموارد.
- قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية.
- الإدارة الكفاء للنشاط الاقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص انطلاقاً من استهدافه للموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة العالية.
- التميز بروح المبادرة وديناميكية الإبداع والابتكار والتجديد فى النشاط الاقتصادي للقدرة على المنافسة والبقاء فى السوق بخلاف القطاع العام.
- يتميز القطاع الخاص بتوجيه الادخار نحو المشروعات المربحة.

ويشير الباحثين أن القطاع الخاص المتمثل في رجل الأعمال أو المستثمر هو شخص طبيعي أو اعتباري يقوم بتوظيف الأموال المدخرة بهدف الحصول على دخل وعائد مادي ،و يجب تفعيل دور رجال الأعمال والمستثمرون كقطاع خاص في تنمية وسائل التمويل للمؤسسات الرياضية حيث يلعب القطاع الخاص دوراً رئيسياً ومحورياً في عملية التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية ومن ثم في رفع معدلات النمو ،وعلى هذا الأساس فإن الاهتمام بدور القطاع الخاص في الإصلاح الاقتصادي والتنمية في المؤسسات الرياضية يتم من خلال:

- ضرورة توفير مناخ ملائم ومحفز يساعد على القيام بالنشاط الاستثماري ،وذلك من خلال جملة إجراءات تعكس أفضل الظروف الاقتصادية والقانونية والسياسية لنشاط القطاع الخاص.
 - زيادة الوعي لدى المستثمرين ورجال الأعمال بأهمية الاستثمار في المجال الرياضي واعتبارها مدخل للتمويل الذاتي.
 - تشجيع القطاع الخاص من جمعيات ومؤسسات ورجال الأعمال بعائد الاستثمار في المجال الرياضي.
 - ضرورة إحداث شراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تعكس نوع من التكامل في النشاط الاقتصادي يخدم كلا القطاعين ،و يؤسس لنمو ديناميكي للقطاع الخاص الذي يتمكن بذلك من الحصول على فرص أوسع لتوسيع نشاطه ومن ثم تعزيز مكانته وأدائه بما يعود بالفائدة على النشاط الاقتصادي.
 - مواجهة الأزمات المالية التي تقابل المؤسسات الرياضية.
 - إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لتفعيل المشروعات في المؤسسات الرياضية.
- ويستخلص الباحثان أنه رغم الاتفاق على الدور الحيوي والهام الذي يساهم به القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في الدول المتقدمة التي تعتمد على آليات السوق والحرية الاقتصادية إلا أن مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر لازال غير واضح ،ومن هذا المنطلق تولد فكرة البحث وتولد لدى الباحثين التعرف على دور القطاع الخاص في الإصلاح الاقتصادي والتنمية وتفعيل موارد وأنشطة المؤسسات الرياضية والذي قد يساعد في توفير مناخ مناسب لتطوير المؤسسات الرياضية في ضوء سياسة الدولة حالياً.
- ثانياً: أهمية البحث:**

تعد الدراسة من الدراسات الحديثة في مجال اقتصاديات الرياضة ، فعلى الرغم من تعدد الدراسات المرتبطة التي تناولت الإصلاح الاقتصادي في المجالات المختلفة إلا أنه لا تتعرض أي

دراسة للإصلاح الاقتصادي للمجال الرياضي في جمهورية مصر العربية وهذا على حد علم الباحثان مما تضع معه أهمية البحث التي تكمن في النقاط الآتية:

أ- الأهمية العلمية:

١- تعتبر الدراسة من الدراسات الحديثة التي تناولت الإصلاح الاقتصادي والتنمية في المؤسسات الرياضية.

٢- توضيح دور القطاع الخاص في الإصلاح الاقتصادي والتنمية بالمؤسسات الرياضية.

ب- الأهمية التطبيقية :

١- الدراسة تتماشى مع السياسة العامة التي تتبناها الدولة نحو إصلاح الاقتصاد القومي.

٢- مواكبة المتغيرات العالمية ومسايرة فلسفة الدولة لتطبيق الإصلاح الاقتصادي وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في إحداث تنمية اقتصادية في المؤسسات الرياضية.

٣- تخفيف الأعباء الملقة على الميزانية العامة للدولة.

٤- مساعدة المؤسسات الرياضية في تمويل أنشطتها وبرامجها والقيام بواجباتها.

٥- مشاركة القطاع الخاص في إحداث تنمية اقتصادية ومشاركة مجتمعية.

ثالثاً: هدف البحث وتساؤلاته:

يهدف البحث إلى التعرف على دور القطاع الخاص في الإصلاح الاقتصادي والتنمية

بالمؤسسات الرياضية، وذلك في ضوء الإجابة على التساؤلات الآتية :

أ- ما أهداف القطاع الخاص ودوره في المؤسسات الرياضية؟

ب- ما مبادئ الإصلاح الاقتصادي والتنمية للقطاع الخاص بالمؤسسات الرياضية؟

رابعاً: الدراسات المرتبطة:

أ- الدراسات العربية:

١- دراسة عدلة مطر، و عبد الله الغصاب (٢٠٠٧م) (١٠) بعنوان " دور القطاع الخاص في

التسويق الرياضي بدولة الكويت " ، استهدفت الدراسة التعرف على مدى مساهمة القطاع الخاص

في التسويق الرياضي من خلال أهداف القطاع الخاص في التسويق الرياضي ، دور الإعلام في

إبراز القطاع الخاص في التسويق الرياضي ، الأساليب التي يعتمد عليها القطاع الخاص في

التسويق الرياضي ، اللوائح والتشريعات التي تساعد القطاع الخاص في التسويق الرياضي ، و

استخدم الباحثان المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي ، و تم اختيار العينة بالطريقة العمدية واشتملت

على ٥٣ فرد من رجال الأعمال وأصحاب الشركات ، و كانت أدوات جمع البيانات استمارة

الاستبيان ، و كانت أهم النتائج أن للتسويق الرياضي دور مهم في القطاع الخاص يتمثل بتوفير

فرص عمل ، يسعى التسويق الرياضي لاستقطاب رجال الأعمال وغيرهم من العاملين في القطاع

الخاص ، دراسة و تعديل القوانين واللوائح التي تتعلق بالهيئات الرياضية والقطاع الخاص ومحاولة جعلها شاملة تتناول مختلف الجوانب.

٢- دراسة **عابد فضيلة ، و هدى رجب (٢٠٠٩م) (٧) بعنوان " التجربة المصرية في الإصلاح الاقتصادي في ضوء وصفة صندوق النقد الدولي "** ، استهدفت الدراسة إجراء دراسة تحليلية للإصلاح وفقاً للنموذج المقترح من قبل الصندوق حيث يعتبر النموذج الأكثر نجاحاً للإصلاح وفقاً لتوصيات صندوق النقد والبنك الدوليين ، و استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة حالة مصر خلال الفترة منذ منتصف الثمانينات وحتى ٢٠٠٩م من خلال سرد وصفي لحالة الاقتصاد المصري قبل الإصلاح ومن ثم تحليل أثر برنامج الإصلاح المتبع على أداء الاقتصاد المصري وصولاً إلى أهم الإيجابيات والسلبيات في تجربة مصر الإصلاحية ، و كانت أهم النتائج ركز صندوق النقد والبنك الدوليين في دعوتها الإصلاحية على ضرورة الحد من تدخل الدولة بدعوى فشل حكومات الدول النامية في إدارة عمليات التنمية فيها ، وأوصت بضرورة إصلاح القطاع العام حتى يتمكن من أخذ دوره الفعال في عملية التنمية الوطنية من خلال إصلاح نظام الإدارة لمؤسسات وشركات القطاع العام.

٣- دراسة **أحمد الشبيبي (٢٠١٠م) (٢) بعنوان " سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق : رؤية مستقبلية "** ، استهدفت الدراسة بيان السياسات والمتطلبات الضرورية للإصلاح الاقتصادي في العراق مع التركيز على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم هذه السياسات ، و كانت أهم النتائج سيعمل تطور القطاع الخاص المحلي والأجنبي المشروط على التوسع في نشاطات إنتاجية جديدة تساهم في استيعاب عدد كبير من العمالة الوطنية والمهارات العاطلة عن العمل وحتى التخلص من حالات التضخم الوظيفي في بعض الفروع الإنتاجية في القطاع العام.

٤- دراسة **محمود المرسومي ، و حسين كيطان (٢٠١٢م) (١٥) بعنوان " الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في دول عربية مختارة "** ، استهدفت الدراسة التعرف على دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وبيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق هذه السياسات في الدول المختارة ، و استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي القائم على طريقة الاستقراء والاستنباط وتحليل دول العينة المختارة حيث تم تقويم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في مصر والعراق بعد عام ٢٠٠٣م ، و كانت أهم النتائج أن برامج الإصلاح الاقتصادي هي مجموعة من السياسات التي تهدف إلى إعادة تخصيص الموارد لغرض رفع الكفاءة الإنتاجية وذلك في إطار تحرير الاقتصاد القومي والاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

٥- دراسة **سحر الحملي (٢٠١٤م) (٥) بعنوان " مدى نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي في دفع**

عجلة التنمية الاقتصادية في مصر والكويت ، استهدفت الدراسة بيان برنامج الإصلاح الاقتصادي مع عرض أهم أهدافه ، العوامل المؤثرة على مدى نجاح الإصلاح الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ، تحديد أهم المعوقات والتحديات التي تواجهه ، و استخدمت الباحثة المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي والتحليلي ، و كانت أهم النتائج أن هناك عدة مداخل إستراتيجية لتحقيق برنامج الإصلاح الاقتصادي أهمها المدخل الشمولي الذي ينظر إلى الإصلاح الاقتصادي كجزء لا يتجزأ من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وينطلق نحو تنمية وإصلاح اقتصادي في إطار إستراتيجية شاملة ، وهناك المدخل الجزئي الذي ينطلق نحو الإصلاح من خلال الأخذ بالتدرج في الإصلاح والنظر إلى الإصلاح كعملية ترميم للأجزاء المكونة من معطيات التحديث مثل زيادة الإنتاجية وتحقيق قدر من المساواة الاقتصادية والاجتماعية وترسيخ المعرفة الحديثة وتطوير المؤسسات الإنتاجية والخدمية.

٦- دراسة **حيدر الساعدي (٢٠١٥م) (٣) بعنوان " الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر : دراسة حالة العراق "** ، استهدفت الدراسة متابعة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها العراق والتي لها دور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، تحليل حالة العراق في مجال جذب وتوظيف الاستثمار الأجنبي وبيان المعوقات التي تواجه هذه الحالة ، تحديد نقاط الضعف والقوة التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، و استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، و كانت أهم النتائج لازال الاستثمار الأجنبي يواجه الكثير من المعوقات وعلى رأسها الوضع الأمني والتهميش وكذلك سيطرة القطاع العام على معظم الأنشطة الاقتصادية الأساسية.

٧- دراسة **عبد الرحيم عبدالله (٢٠١٦م) (٨) بعنوان " إصلاح القطاع العام وتفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص : دراسة تحليلية لتقييم تجربة الخصخصة في السودان "** ، استهدفت الدراسة تقييم تجربة إصلاح القطاع العام في السودان عبر تفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص بالإضافة إلى تعريف مفهوم الخصخصة وبيان المنهجية الملائمة لتطبيقها ويغطي البحث الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠١٤م ، و استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، المنهج الاستقرائي ، و كانت أهم النتائج العقوبات الاقتصادية وعدم استقرار الأوضاع السياسية ونقص التشريعات والقوانين والشروط اللازمة لنجاح سياسة الخصخصة ساهم في عدم تحقيق الأهداف المطلوبة من القطاع الخاص كشريك استراتيجي للقطاع العام.

٨- دراسة **عبد الرحيم البحيطي (٢٠١٦م) (٩) بعنوان " الإصلاح الاقتصادي المالي والنقدي ودوره في دعم الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري "** ، استهدفت الدراسة التعرف على قياس أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي المالي والنقدي على الكفاءة

الاقتصادية للمنشآت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر العاملة في الاقتصاد المصري ، و استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، وكانت أهم النتائج أن المنشآت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر التي تعمل في القطاعات الخدمية والتجارية تتمتع بكفاءة اقتصادية أعلى من تلك التي تعمل في القطاعات الصناعية.

ب- الدراسات الأجنبية:

١- دراسة لي مينج **Li Ming** (٢٠٠٠م) (٢٢) بعنوان " ميزات وتطوير مجتمع الرياضة في الصين خلال فترة التحول الاقتصادي " ، استهدفت الدراسة تحليل ملامح الرياضة المجتمعية في الصين خلال فترة التحول الاقتصادي ، وكانت أهم النتائج أنه يجب تحويل الرياضة إلى صناعة وفرض قيود عليها.

٢- دراسة جيدو تابليني **Guido Tabellini** (٢٠٠٥م) (١٩) بعنوان " دور الدولة في التنمية الاقتصادية " ، استهدفت الدراسة التعرف على دور الدولة في التنمية الاقتصادية ، وكانت أهم النتائج أن الحوافز الحكومية لوضع السياسات هي مفتاح النجاح الاقتصادي وهذه السياسات الاقتصادية الجيدة للنمو بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي وحماية حقوق الملكية الفردية.

٣- دراسة جاو شيو فنج **GAO Xue-feng** (٢٠٠٦م) (١٨) بعنوان " الاتجاه إلى إصلاح النظام الرياضي الصيني خلال مرحلة ما بعد العصر الأولمبي " ، خلصت الدراسة أنه بعد دورة الألعاب الاولمبية في بكين عام ٢٠٠٨ سيواجه إصلاح النظام الرياضي الصيني تغييرات جوهرية تتجلى في التغييرات التي تطرأ على مستقبل التنمية الرياضية المتمركزة حول دورة الألعاب الاولمبية.

٤- دراسة لي بيان بينج **LI Bian-ying** (٢٠٠٨م) (٢١) بعنوان " الطريق إلى إصلاح النظام الرياضي في الصين بعد دورة الألعاب الاولمبية ٢٠٠٨ " ، و خلصت الدراسة أنه سيتم إجراء إصلاحات رئيسية لنظام المنافسة الرياضية ونظام التدريب ونظام الضمان المهني الرياضي ، و يجب تغيير الإدارات الحكومية من أدوارها ، إمكانيات وضع استراتيجيات إنمائية وتوفير الخدمات العامة والحفاظ على المنافسة العادلة والترويج والتنمية المتناغمة وتدريب المواهب الرياضية التنافسية.

٥- دراسة باري هوليهان ، و ميك جرين **BARRIE HOULIHAN , MICK GREEN** (٢٠٠٩م) (١٧) بعنوان " التحديث والرياضة : إصلاح الرياضة في إنجلترا والرياضة في المملكة المتحدة " ، استهدفت الدراسة تأثير مشروع تحديث العمل الجديد على اثنين من الهيئات العامة الرياضة في إنجلترا والرياضة في المملكة المتحدة ، وتم التركيز على تحديد مصادر الزخم العام للتحديث في قطاع الرياضة ، و إصلاح النظام الرياضي الوطني بشكل عام وتحديث الرياضة في إنجلترا والمملكة المتحدة يتأثر بالسياسة المحلية للعولمة وتكثيف سلعة الرياضة ، ووفقاً لحكومة

المملكة المتحدة ينطوي التحديث على ضمان أن تكون عملية صنع السياسات أكثر ارتباطاً والتأكد من أن مستخدمي الخدمة العامة وليس مقدمي الخدمات هم محور التركيز .

٦- دراسة هيران ليم **Haeran Lim** (٢٠١٠م) (٢٠) بعنوان " تحول الدولة التنموية والإصلاح الاقتصادي في كوريا "، استهدفت الدراسة التعرف على الإصلاح الاقتصادي والطرق التي تغيرت بها الدول الإنمائية في عملية الإصلاح، وكانت أهم النتائج التحول الهيكلي في قطاعات التصنيع وتكنولوجيا المعلومات والمالية في كوريا، وعملية الإصلاح لا تزال تعكس تركة الدولة التنموية مع أن الدولة لا تزال تلعب دوراً هاماً في تخطيط وتنفيذ واستدامة الإصلاح الاقتصادي.

٧- دراسة تانج جي لان **TANG Ji-lan** (٢٠١٠م) (٢٥) بعنوان " بحوث حول إصلاح الخدمة العامة البريطانية وتغيير سياسة الرياضة "، خلصت الدراسة أن أثر إصلاح الخدمة العامة على السياسة الرياضية يتمثل في إنشاء وإعادة هيكلة تنظيم الرياضة وتخطيط وتنفيذ البرنامج الرياضي وتحقيق الأداء الرياضي وتقييمه.

٨- دراسة يي جيان دونج **Yi Jian-dong** (٢٠١١م) (٢٧) بعنوان " قواعد منطقية وتوجه قيمة إصلاح النظام الرياضي في الصين "، خلصت الدراسة إلى أن التوجه الاستراتيجي لتنمية الرياضة في الصين هو تحويل الصين من دولة كبيرة في الرياضة إلى دولة قوية للرياضة، و قواعد لإصلاح نظام الرياضة في الصين مثل الحفاظ على الحقوق الرياضية للجماهير وحمايتهم وتعزيز فوائد التنمية الرياضية.

٩- دراسة لورينزو دكتور ، و دارينا جريشينا **Daryna Grechyna Lorenzo Ductor** ، (٢٠١٥م) (٢٣) بعنوان " التنمية المالية و القطاع الحقيقي و النمو الاقتصادي " ، استهدفت الدراسة الترابط بين التنمية المالية والنتائج الحقيقي للقطاع وتأثيره على النمو الاقتصادي ، وتمثلت العينة من (١٠١) بلداً من البلدان المتقدمة والبلدان النامية خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠١٠م ، وكانت أهم النتائج أن أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي يتوقف على نمو الائتمان الخاص بالنسبة لنمو الناتج الحقيقي.

١٠- دراسة أولكساندر كوشوفي ، و أولينا يو كراسوفسكا **Oleksandr G. Olena Yu KrasovskaKoshovy** ، (٢٠١٦م) (٢٤) بعنوان " إصلاح المؤسسات الرياضية في سياق تعزيز جاذبية الاستثمار في القطاع الرياضي في أوكرانيا "، استهدفت الدراسة إصلاح نظام صناعة الرياضة الأوكرانية وكشفت هذه التغييرات التي توفر ثقة المستثمرين في المؤسسات والمؤسسات الخاصة وإنشاء قطاع رياضي جذاب ومستثمر ،وقد اقترح النموذج المؤسسي القانوني والاقتصادي لزيادة تطوير الرياضة في أوكرانيا للحفاظ على مصلحة المستثمرين.

١١- دراسة فلاديمير ماو Vladimir Mau (٢٠١٧م) (٢٦) بعنوان " السياسة الاقتصادية الروسية في ٢٠١٥-٢٠١٦: ضرورة الإصلاح الهيكلي "، استهدفت الدراسة التعرف على التحديات الراهنة للسياسة الاجتماعية والاقتصادية في سياق تاريخ السنوات الثلاثين الماضية ،و كانت أهم النتائج أن روسيا تركز على نموذج نمو جديد وتحول هيكلية ومعالجة السياسة الاقتصادية.

ج- التعليق على الدراسات المرتبطة:

١- تحليل عام للدراسات المرتبطة:

في ضوء ما استطاع الباحثان الحصول عليه من دراسات وأبحاث متعلقة بموضوع البحث ، فقد تم الاستعانة بما هو متاح من أحدث الدراسات العربية ،وأحدث الدراسات الأجنبية مستعيناً في ذلك بأكاديمية البحث العلمي ،وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ،والمكتبة الرقمية للجامعات المصرية ، كما تم دراستهم وتحليلهم على النحو التالي :

(أ) بلغ عدد الدراسات المرتبطة (١٩) دراسة عربية وأجنبية وهي تمثل مجموع الدراسات التي استطاع الباحثان الحصول عليها - في حدود علمهم - والتي لها علاقة بموضوع البحث.

(ب) أجريت هذه الدراسات في الفترة الزمنية مابين أعوام (٢٠٠٠م - ٢٠١٧م).

(ج) استهدفت معظم الدراسات بيان السياسات والمتطلبات الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ، و دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

(د) استخدمت معظم الدراسات المرتبطة المنهج الوصفي التحليلي ،وكانت أدوات جمع البيانات تتمثل في تحليل الوثائق واللوائح والقوانين ،والمقابلة الشخصية ،واستمارة الاستبيان.

٢- أوجه الاستفادة من الدراسات المرتبطة:

تم الاستفادة من الدراسات والبحوث المرتبطة والتي تناولت موضوع البحث ، حيث ساعدت تلك الدراسات فيما يلي:

(أ) ساهمت في زيادة المعلومات والبيانات المتعلقة بمشكلة البحث.

(ب) تحديد وصياغة أهداف وتساؤلات البحث.

(ج) الاستفادة من نتائج الدراسات المرتبطة في مناقشة وتفسير نتائج البحث.

٣- أوجه الاتفاق والاختلاف مع الدراسات المرتبطة:

(أ) أوجه اتفاق هذا البحث مع الدراسات المرتبطة يتمثل في:

- تحقيق متطلبات وسياسات الإصلاح الاقتصادي.

(ب) أوجه الاختلاف بين البحث الحالي و الدراسات المرتبطة يتمثل في:

- التعرف على أهداف القطاع الخاص ودوره في المؤسسات الرياضية.

- التعرف على سياسات ومبادئ الإصلاح الاقتصادي والتنمية للقطاع الخاص بالمؤسسات الرياضية.

٤- تحديد الفجوة البحثية

تحدد الفجوة البحثية من خلال نتائج الدراسات المرتبطة والدراسة الحالية، ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي :

شكل رقم (١)



أ- منهج البحث:

تم اختيار المنهج الوصفي باستخدام الأسلوب المسحي وذلك لملائمته لطبيعة البحث وتحقيقاً لأهدافه.

ب- مجتمع وعينة البحث:

تم تحديد وتوصيف خصائص المجتمع الأصلي وعينة البحث وفقاً لسجلات الهيئة العامة للاستثمار ، و سجلات الغرفة التجارية حتى تاريخ إجراء الدراسة ، وتم اختيار عينة عمدية بسيطة من رجال الأعمال والمستثمرين ، و شركات القطاع الخاص المهمة بالمجال الرياضى حيث شملت

العينة على (٤٥) فرد ، و يوضح جدول رقم (١) توصيف عينة البحث المختارة.

جدول (١)
توصيف عينة البحث

م	الوصف	عدد الأفراد
١	عينة تمثل رجال الأعمال والمستثمرون	(٤٢) فرد
٢	عينة تمثل شركات الاتصالات (الشركة المصرية للاتصالات)	(١) فرد
٣	عينة تمثل شركات المنتجات الغذائية (كنتاكي)	(١) فرد
٤	عينة تمثل الشركات الصناعية (كابسي)	(١) فرد
	الإجمالي	(٤٥) مفحوص

ج- أدوات جمع البيانات:

تم استخدام الأدوات الآتية في الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق هدف البحث والإجابة على تساؤلاته:

١- المقابلة الشخصية:

تم إجراء عدة مقابلات شخصية مع أفراد عينة الدراسة من رجال الأعمال والمستثمرين للتعرف على ماذا يريد المستثمر من المؤسسة الرياضية ، و كيف يوظف استثماراته في تفعيل أنشطة المؤسسات الرياضية ملحق (٢) .

٢- تحليل الوثائق و المراجع:

تم الإطلاع على المراجع العلمية والدراسات المرتبطة بموضوع البحث والاستعانة بها في تصميم الإطار النظري ، كما قام الباحثان بالفرقة بين الدراسات للتعرف على أوجه الاتفاق والاختلاف ،ومن خلال ما تم جمعه من وثائق ومراجع فقد تم التمكن من جمع المعلومات الخاصة بموضوع البحث.

٣- شبكة المعلومات الدولية:

تم استخدام شبكة المعلومات الدولية الإنترنت للحصول على المعلومات المتعلقة بالإطار النظري للبحث ، و الدراسات المرتبطة.

٤- الاستبيان:

تم تصميم استمارة الاستبيان وفق الخطوات التالية :

(أ)- في ضوء هدف البحث وتساؤلاته ومن خلال الاطلاع على المراجع العلمية المتخصصة في الإدارة الرياضية و إدارة الأعمال، و كذلك بالاعتماد على نتائج الدراسات والبحوث المرتبطة ، و في ضوء نتائج المقابلات الشخصية التي أجريت ، تم تصميم استمارة الاستبيان المبدئية ملحق (٣): وتشمل (٢) محاور.

(ب)- تم عرض محاور وعبارات استمارة الاستبيان ملحق (٣) على مجموعة من الخبراء ملحق (١) بلغ عددهم (٥) محكم ممن تتوفر فيهم الخبرة الأكاديمية والمهنية في مجال الإدارة الرياضية

و، ذلك لإبداء الرأي حول مناسبة المحاور والعبارات ومدى تحقيقها لهدف البحث ومدى وضوح المحاور وصياغتها ومدى ملائمة كل عبارة للمحور التابع له، وتم تحديد المواصفات والشروط الآتية عند اختيار الخبير:

- مواصفات الخبراء الأكاديميون في مجال الإدارة الرياضية:

- أن يكون حاصلاً على درجة أستاذ في مجال الإدارة الرياضية.
- أن يكون له دراسات وخبرات سابقة، أو إنتاج علمي في مجال الاستثمار واقتصاديات الرياضة والمشاريع الرياضية.

تم استخدام ميزان التقدير الثنائي لاستمارة الاستبيان (مناسب = ٢ درجات، غير مناسب = درجة واحدة) وذلك لحساب الأهمية النسبية للمحاور الرئيسية والفرعية والعبارات المنتمية لكل محور فرعي.

د- الدراسة الاستطلاعية:

تم إجراء الدراسة الاستطلاعية لاستمارة الاستبيان ملحق (٤) في الفترة من ٢٤/١٢/٢٠١٦م إلى ٦/١/٢٠١٧م على عينة من رجال الأعمال والمستثمرون، وشركات القطاع الخاص بلغت (٢٠) فرد.

هـ- المعاملات العلمية لاستمارة الاستبيان:

١- الصدق:

تم اختبار صدق استمارة الاستبيان باستخدام طريقتين:

(أ)- صدق المحتوى أو المضمون:

تم عرض استمارة الاستبيان في صورتها المبدئية ملحق (٣) على مجموعة من الخبراء ملحق (١) بلغ عددهم (٥) محكم ممن تتوفر فيهم الخبرة الأكاديمية والمهنية في مجال الإدارة الرياضية وذلك بغرض التحقق من مدى صلاحية الاستمارة في قياس ما وضعت من أجله، ومدى مناسبة محاور استمارة الاستبيان، ومدى ملائمة العبارات المنتمية لكل محور حيث جاءت نتائج استطلاع رأي الخبراء حول مدى مناسبة المحاور المقترحة لاستمارة الاستبيان أن هناك اتفاق بين آراء الخبراء بنسبة (١٠٠%) على محاور استمارة الاستبيان قيد البحث.

وتم عرض عبارات استمارة الاستبيان وذلك لإبداء الرأي حول مناسبة العبارات ومدى تحقيقها لهدف البحث ومدى ملائمة كل عبارة للمحور التابع له، ومن خلال تحليل نتائج استطلاع رأي الخبراء تم التوصل إلى تعديل وإعادة صياغة بعض العبارات، ويوضح جدول (٢) آراء الخبراء في عبارات استمارة الاستبيان التي تم تعديلها أو التي تم حذفها.

جدول (٢) آراء الخبراء في عبارات استمارة الاستبيان

م	المحاور	عدد العبارات في شكلها المبدئي	العبارات التي تم تعديلها وإعادة صياغتها		عدد العبارات التي تم حذفها	عدد العبارات في الشكل النهائي
			عدد	أرقام العبارات		
١	أهداف القطاع الخاص ودوره في المؤسسات الرياضية	١٤	٢	١٤، ٢	-	١٤
٢	مبادئ الإصلاح الاقتصادي والتنمية للقطاع الخاص بالمؤسسات الرياضية	٣٠	٣	١١، ٤	-	٣٠
	الإجمالي	٤٤	٥	-	-	٤٤

ويوضح جدول (٢) آراء الخبراء في عبارات استمارة الاستبيان حيث بلغ عدد العبارات في الشكل المبدئي (٤٩) عبارة ، و بلغ عدد العبارات التي تم تعديلها وإعادة صياغتها (٥) عبارات. وبناءً على نتائج وملاحظات الخبراء تم صياغة استمارة الاستبيان في صورتها الأولية ملحق (٤) ، و تم استخدام ميزان التقدير الثنائي (موافق ، غير موافق).

(ب) - صدق الاتساق الداخلي:

تم اختيار صدق الاتساق الداخلي لحساب صدق استمارة الاستبيان من خلال إيجاد قيمة معامل الارتباط بين كل عبارة والمحور الخاص بها كما موضح بالجدول (٣) ، و كذلك إيجاد قيمة معامل الارتباط بين محاور استمارة الاستبيان والاستبيان ككل كما هو موضح بجدول (٤).

جدول (٣) قيمة معامل الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ن = ٢٠

المحور الثاني: مبادئ الإصلاح الاقتصادي والتنمية للقطاع الخاص بالمؤسسات الرياضية						المحور الأول: أهداف القطاع الخاص ودوره في المؤسسات الرياضية		
مع الاستمارة	مع المحور	رقم العبارة	مع الاستمارة	مع المحور	رقم العبارة	مع الاستمارة	مع المحور	رقم العبارة
٠،٤٧٨	٠،٦٦٨	١٦	٠،٦٤٧	٠،٦٧٧	١	٠،٥٦٨	٠،٦٠١	١
٠،٦٨٦	٠،٥٢٩	١٧	٠،٥٤١	٠،٦٩٨	٢	٠،٥٧٨	٠،٧١٣	٢
٠،٥١٤	٠،٦٣٨	١٨	٠،٨٩٨	٠،٥٣١	٣	٠،٦٤٧	٠،٦٧٧	٣
٠،٨٩٨	٠،٥٣١	١٩	٠،٤٩١	٠،٧٢٢	٤	٠،٥٤١	٠،٦٩٨	٤
٠،٦٤٣	٠،٦٣٨	٢٠	٠،٦٤٠	٠،٦٧٥	٥	٠،٤٩٩	٠،٥٢٢	٥
٠،٦٤٣	٠،٦٣٨	٢١	٠،٤٩٥	٠،٦٣٤	٦	٠،٤٨٢	٠،٥٧٦	٦
٠،٥٩٨	٠،٧٦٠	٢٢	٠،٤٦٨	٠،٦٠١	٧	٠،٥٨٨	٠،٦٦٤	٧
٠،٦٦٨	٠،٦٦٢	٢٣	٠،٦٤٧	٠،٦٧٧	٨	٠،٨٩٨	٠،٥٣١	٨
٠،٦٤٧	٠،٦٧٧	٢٤	٠،٥٤١	٠،٦٩٨	٩	٠،٦٤٣	٠،٦٣٨	٩
٠،٤٨١	٠،٦٧٦	٢٥	٠،٥٩٨	٠،٧٦٠	١٠	٠،٦٦٨	٠،٦٦٢	١٠
٠،٥٦٧	٠،٧٢٩	٢٦	٠،٦٤٣	٠،٦٣٨	١١	٠،٥٨٨	٠،٦٦٤	١١
٠،٧٤١	٠،٥٨٤	٢٧	٠،٧٠٢	٠،٥٨٥	١٢	٠،٦٠١	٠،٦٦٨	١٢
٠،٥٦٧	٠،٧٢٩	٢٨	٠،٨٩٨	٠،٥٣١	١٣	٠،٥١٤	٠،٥٦٨	١٣
٠،٦٤٠	٠،٦٧٦	٢٩	٠،٤٩٦	٠،٧١٣	١٤	٠،٥٩٨	٠،٥٣١	١٤
٠،٥٦٨	٠،٦٠١	٣٠	٠،٥١٤	٠،٥٨٤	١٥			

قيمة ر الجدولية عند مستوى دلالة إحصائية (٠،٠٥) = ٠،٤٤٤

يتضح من جدول رقم (٣) وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية عند مستوى معنوية

(٠,٠٥) بين درجة كل عبارة ودرجة المحور ثم الدرجة الكلية ،وهذا يدعم الاتساق الداخلى كمؤشر لصدق التكوين ، مما يدل على صدقها وارتباطها بالمحور المنتمية إليه.

جدول (٤) معامل الارتباط بين محاور استمارة الاستبيان والاستبيان ككل ن=٢٠

الدرجة الكلية	المحور الثانى	المحور الأول	المحور
٠,٥٧٤	٠,٥٢٩		أهداف القطاع الخاص ودوره فى المؤسسات الرياضية
٠,٥٩٨			مبادئ الإصلاح الاقتصادى والتنمية للقطاع الخاص بالمؤسسات الرياضية

قيمة ر الجدولية عند مستوى دلالة إحصائية (٠,٠٥) = ٠,٤٤٤

يوضح جدول (٤) وجود علاقة ارتباطيه دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين درجة كل بعد وبين الدرجة الكلية مما يدل على صدق الاتساق الداخلى للاستمارة.

٢- الثبات

تم حساب معامل الثبات للاستمارة بطريقة التجزئة النصفية لسبيرمان براون ،ومعادلة جتمان بالإضافة إلى طريقة كودر- ريتشاردسون 20 Kuder-Richardson (KR20) لحساب معامل الثبات الكلي لأداة القياس ،و يوضح جدول (٥) معامل ثبات الاستمارة. جدول (٥) ثبات الاستمارة بطريقة التجزئة النصفية وكودر- ريتشاردسون

م	المحور	التجزئة النصفية	
		سبيرمان براون	جتمان
١	المحور الأول	٠,٧٦٩	٠,٨٨٣
٢	المحور الثانى	٠,٧٢٥	٠,٨٩٤

يتضح من جدول (٤) أن قيم معاملات الارتباط بطريقة التجزئة النصفية لمحاور الاستمارة قد تراوحت بين (٠,٧٢٥) و(٠,٨٩٤) ،وتراوحت قيم كودر- ريتشاردسون لتحديد الثبات الكلي بين (٠,٧١٦) و(٠,٧٤٢) مما يدل على أن الاستمارة قيد الدراسة ذات معامل ثبات مرتفع. و- الدراسة الأساسية:

تم تطبيق استمارة الاستبيان فى صورتها النهائية ملحق (٥) على عينة البحث الأساسية حيث تم تطبيق استمارة الاستبيان على عينة قدرها (٤٥) فرد من رجال الأعمال والمستثمرين ،وشركات القطاع الخاص فى الفترة من ٢٠١٧/١/٢١م إلى ٢٠١٧/٢/١٧م حيث تم إجراء المقابلات الشخصية لعينة البحث لمتابعة وشرح مضمون الاستمارة.

سادساً: عرض ومناقشة النتائج:

أ- عرض ومناقشة نتائج التساؤل الأول:

١- عرض نتائج التساؤل الأول:

جدول (٦) التكرارات والنسبة المئوية لاستجابات عينة البحث في أهداف القطاع الخاص ودوره في المؤسسات الرياضية ن = ٤٥

م	العبارة	موافق	غير موافق	م	%	كأ
١	مشاركة القطاع الخاص في المؤسسات الرياضية ينبع من دوره في المسؤولية الاجتماعية	٢٧	١٨	١٤٦٠	٨٠%	١٤٨
٢	استخدام الرياضة كمورد لزيادة دخل القطاع الخاص	٤٣	٢	١٤٩٦	٩٨%	٣٧٤٣٦
٣	يشجع النشاط الرياضي مساهمة القطاع الخاص للاستثمار في المؤسسات الرياضية	٤٤	١	١٤٩٨	٩٩%	٤١٤١
٤	تقديم مساعدات مادية ومالية للنهوض بالمؤسسات الرياضية	٣٨	٧	١٤٨٤	٩٢%	٢١٤٣٦
٥	مساهمة القطاع الخاص في توفير السيولة المالية اللازمة للقيام بأعمال الصيانة الدورية للمرافق والمنشآت والملاعب الرياضية	٣٢	١٣	١٤٧١	٨٥,٥%	٨
٦	المساهمة في استثمار وتطوير الملاعب والمنشآت الرياضية	٣٩	٦	١٤٨٧	٩٣,٥%	٢٤٤٢
٧	رعاية الأحداث والبطولات الرياضية بالمؤسسات الرياضية	٤٥	٠	٢٠٠٠	١٠٠%	٤٥
٨	الاستفادة من أسوار المؤسسات الرياضية بإنشاء مراكز تجارية لتوزيع منتجات القطاع الخاص	٤٥	٠	٢٠٠٠	١٠٠%	٤٥
٩	الدعاية والإعلان لشركات القطاع الخاص ومنتجاته في المؤسسات الرياضية	٤٥	٠	٢٠٠٠	١٠٠%	٤٥
١٠	تسويق منتجات القطاع الخاص في المؤسسات الرياضية	٤٤	١	١٤٩٨	٩٩%	٤١٤١
١١	المساعدة في تنمية واكتشاف المواهب الرياضية	٢٨	١٧	١٤٦٢	٨١%	٢٤٧
١٢	المساعدة في رفع المستوى الفني للفرق الرياضية	٤١	٤	١٤٩١	٩٥,٥%	٣٠٠٤
١٣	بيع وشراء اللاعبين والمساعدة في الاحتراف الرياضي	٢٤	٢١	١٤٥٣	٧٦,٥%	٠٠٢
١٤	المساعدة في توفير فرص عمل بالمؤسسات الرياضية	٤٣	٢	١٤٩٦	٩٨%	٣٧٤٣٦

قيمة كآ عند درجة حرية ١، و مستوى معنوية عند ٠,٠٥ = ٣,٨٤١

٢- مناقشة نتائج التساؤل الأول:

يتضح من الجدول (٦) أن النسبة المئوية لاستجابات عينة البحث تتراوح ما بين (٧٦,٥%)

(١٠٠%)، تراوحت قيمة كآ ما بين (٠,٢، ٤٥) ، و أتضح الآتي:

- أعلى نسبة مئوية قدرها (١٠٠%) للعبارة رقم (٧، ٨، ٩).

- أقل نسبة مئوية (٧٦,٥%) للعبارة رقم (١٣).

وتشير هذه الاستجابات أن أهداف القطاع الخاص ودوره في المؤسسات الرياضية هي:

- رعاية الأحداث والبطولات الرياضية بالمؤسسات الرياضية.

- الاستفادة من أسوار المؤسسات الرياضية بإنشاء مراكز تجارية لتوزيع منتجات القطاع الخاص.

- الدعاية والإعلان لشركات القطاع الخاص ومنتجاته في المؤسسات الرياضية.

وهذا يتفق مع دراسة كل من عدلة مطر، و عبد الله الغصاب (٢٠٠٧م) (١٠)،
TANG Ji-lan (٢٠١٠م) (٢٥)، Yi Jian-dong (٢٠١١م) (٢٧).

وتؤكد فاطمة أبو نعيم (٢٠١٥م) أنه يتميز القطاع الخاص بقدرته على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية، والتميز بتوجيه الادخار نحو المشروعات المربحة. (٦٤:١١)

ويشير الباحثين أن القطاع الخاص يلعب دوراً رئيسياً ومحورياً في عملية التنمية الاقتصادية في المؤسسات الرياضية من خلال مساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية ومن ثم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وعليه يجب تفعيل دورهم في رعاية الأحداث والبطولات الرياضية.

ويشير أحمد الشبيبي (٢٠١٠م) أنه سيعمل تطور القطاع الخاص المحلي والأجنبي المشروط على التوسع في نشاطات إنتاجية جديدة تساهم في استيعاب عدد كبير من العمالة الوطنية والمهارات العاطلة عن العمل وحتى التخلص من حالات التضخم الوظيفي في بعض الفروع الإنتاجية في القطاع العام. (١١٩:٢)

ويؤكد أحمد شرف، و أحمد عبد القادر، و السعدني السعدني (٢٠٠٨م) أن مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار بات من أهم البدائل لتوفير الموارد والتمويل، و تشجيع الشركات التجارية والاستثمارية لرعاية الهيئات والمؤسسات الرياضية. (٦١:١)

ويؤكد الباحثين على ضرورة مشاركة القطاع الخاص في المؤسسات الرياضية لإحداث تنمية اقتصادية من خلال رعاية الأحداث والبطولات الرياضية، و كذلك الاستفادة من أسوار المؤسسات الرياضية بإنشاء مراكز تجارية لتوزيع منتجات القطاع الخاص، و الدعاية والإعلان لشركات القطاع الخاص ومنتجاته في المؤسسات الرياضية.

ب- عرض ومناقشة نتائج التساؤل الثاني:

١- عرض نتائج التساؤل الثاني:

جدول (٧) التكرارات والنسبة المئوية لاستجابات عينة البحث
في مبادئ الإصلاح الاقتصادي والتنمية للقطاع الخاص بالمؤسسات الرياضية ن=٤٥

م	العبارة	موافق	غير موافق	م	%	٢٤
١	إدراج المجال الرياضي ضمن مجالات الاستثمار الأخرى	٤٥	٠	٢٠٠	١٠٠%	٤٥
٢	تخفيف الأعباء على الميزانية العامة للدولة من خلال تحمل القطاع الخاص إدارة ودعم المؤسسة الرياضية	٤٣	٢	١٠٩٦	٩٨%	٣٧،٣٦
٣	قصور أداء القطاع الحكومي في إدارة المؤسسة الرياضية يحفز القطاع الخاص لإدارة المؤسسة الرياضية	٤٤	١	١٠٩٨	٩٩%	٤١،١
٤	تقليص دور الدولة وتعظيم دور القطاع الخاص في الإصلاح الاقتصادي والتنمية في المؤسسة الرياضية دون المساس بالملكية العامة للمؤسسة الرياضية	٤٥	٠	٢٠٠	١٠٠%	٤٥

٣٣,٨	%٩٦,٥	١,٩٣	٣	٤٢	٥	دخول القطاع الخاص في تشكيل مجلس إدارة المؤسسة الرياضية
٤١,١	%٩٩	١,٩٨	١	٤٤	٦	إسناد إدارة المؤسسة الرياضية إلى القطاع الخاص
٤٥	%١٠٠	٢,٠٠	٠	٤٥	٧	الشراكة بين المؤسسة الرياضية والقطاع الخاص أساسها المصالح العامة وخدمة المجتمع
٤١,١	%٩٩	١,٩٨	١	٤٤	٨	وضع رؤية استثمارية لتطوير المؤسسة الرياضية
٤١,١	%٩٩	١,٩٨	١	٤٤	٩	إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لاستثمار المؤسسة الرياضية
١٨,٧	%٩١	١,٨٢	٨	٣٧	١٠	إسناد تنظيم البطولات الرياضية للقطاع الخاص
٤٥	%١٠٠	٢,٠٠	٠	٤٥	١١	توظيف رأس مال المستثمر في نشاط رياضي يدر دخلاً للمؤسسة الرياضية
٤٥	%١٠٠	٢,٠٠	٠	٤٥	١٢	إقامة مدن رياضية
٤١,١	%٩٩	١,٩٨	١	٤٤	١٣	إقامة مشاريع إنشائية في المؤسسة الرياضية
٤٥	%١٠٠	٢,٠٠	٠	٤٥	١٤	إقامة مشاريع إنتاجية وتسويقية في المؤسسة الرياضية
٤٥	%١٠٠	٢,٠٠	٠	٤٥	١٥	تقسيم أسوار المؤسسة الرياضية لإقامة محلات تجارية
٢,٧	%٦٩	١,٣٨	٢٨	١٧	١٦	وضع برنامج تأهيلي للعاملين بالمؤسسة الرياضية في ضوء التطورات العالمية المعاصرة
٢٤,٢	%٩٣,٥	١,٨٧	٦	٣٩	١٧	ربط أجر العاملين بالمؤسسة الرياضية بالإنتاج ومستوى الانجاز الرياضي
٨	%٨٥,٥	١,٧١	١٣	٣٢	١٨	المساعدة في وضع نظام للتأمين والعلاج الصحي للعاملين واللاعبين بالمؤسسة الرياضية
٤٥	%١٠٠	٢,٠٠	٠	٤٥	١٩	تنفيذ براءات الاختراع الرياضية

قيمة كا^٢ عند درجة حرية ١، و مستوى معنوية عند ٠,٠٥ = ٣,٨٤١

تابع جدول (٧)

م	العبارة	موافق	غير موافق	م	%	كا
٢٠	المساعدة في توفير وسائل نقل للمؤسسة الرياضية	٤٣	٢	١,٩٦	%٩٨	٣٧,٣٦
٢١	مد المؤسسة الرياضية باحتياجاتها من الخدمات مثل شركات النظافة، و شركات الصيانة للأجهزة والأدوات وحمام السباحة	٤٤	١	١,٩٨	%٩٩	٤١,١
٢٢	تنفيذ شبكة اتصالات حديثة واستخدام الانترنت بالمؤسسة الرياضية لنقل المعلومات	٤٤	١	١,٩٨	%٩٩	٤١,١
٢٣	مشاركة القطاع الخاص في تأسيس شركة مساهمة للمؤسسة الرياضية تعمل على أسس تجارية	٤٥	٠	٢,٠٠	%١٠٠	٤٥
٢٤	مشاركة القطاع الخاص في شراء أسهم في البورصة لأعضاء المؤسسة الرياضية	٤٥	٠	٢,٠٠	%١٠٠	٤٥
٢٥	المساهمة في إنشاء بورصة رياضية	٤٥	٠	٢,٠٠	%١٠٠	٤٥
٢٦	إعفاء ضريبي وجمركي للقطاع الخاص عند الاستثمار في المؤسسة الرياضية	٤٥	٠	٢,٠٠	%١٠٠	٤٥
٢٧	وضع برنامج تأهيلي للعاملين بالمؤسسة الرياضية في ضوء التطورات العالمية المعاصرة	٤٤	١	١,٩٨	%٩٩	٤١,١
٢٨	ربط أجر العاملين بالمؤسسة الرياضية بالإنتاج ومستوى الانجاز الرياضي	٤٥	٠	٢,٠٠	%١٠٠	٤٥
٢٩	المساعدة في وضع نظام للتأمين والعلاج الصحي للعاملين واللاعبين بالمؤسسة الرياضية	٤٥	٠	٢,٠٠	%١٠٠	٤٥
٣٠	تنفيذ براءات الاختراع الرياضية	٤٤	١	١,٩٨	%٩٩	٤١,١

قيمة كا^٢ عند درجة حرية ١، و مستوى معنوية عند ٠,٠٥ = ٣,٨٤١

٢- مناقشة نتائج التساؤل الثاني:

يتضح من الجدول (٧) أن النسبة المئوية لاستجابات عينة البحث تتراوح ما بين (٦٩%، ١٠٠%)، تراوحت قيمة كا ٢ ما بين (٢،٧، ٤٥) ، و أتضح الآتى:

- أعلى نسبة مئوية قدرها (١٠٠%) للعبارة رقم (١، ٤، ٧، ١١، ١٢، ١٤، ١٥، ١٩، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٢٩).

- أقل نسبة مئوية (٦٩%) للعبارة رقم (١٦).

وتشير هذه الاستجابات أن مبادئ الإصلاح الاقتصادى والتنمية للقطاع الخاص بالمؤسسات الرياضية هي :

- إدراج المجال الرياضى ضمن مجالات الاستثمار الأخرى.
- تقليص دور الدولة وتعظيم دور القطاع الخاص فى الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى المؤسسة الرياضية دون المساس بالملكية العامة للمؤسسة الرياضية.
- الشراكة بين المؤسسة الرياضية والقطاع الخاص أساسها المصالح العامة وخدمة المجتمع.
- توظيف رأس مال المستثمر فى نشاط رياضى يدر دخلاً للمؤسسة الرياضية.
- إقامة مدن رياضية.
- إقامة مشاريع إنتاجية وتسويقية فى المؤسسة الرياضية.
- تقسيم أسوار المؤسسة الرياضية لإقامة محلات تجارية.
- تنفيذ براءات الاختراع الرياضية.
- مشاركة القطاع الخاص فى تأسيس شركة مساهمة للمؤسسة الرياضية تعمل على أسس تجارية.
- مشاركة القطاع الخاص فى شراء أسهم فى البورصة لأعضاء المؤسسة الرياضية.
- المساهمة فى إنشاء بورصة رياضية.
- إعفاء ضريبي وجمركى للقطاع الخاص عند الاستثمار فى المؤسسة الرياضية.
- ربط أجر العاملين بالمؤسسة الرياضية بالإنتاج ومستوى الانجاز الرياضى.
- المساعدة فى وضع نظام للتأمين والعلاج الصحى للعاملين واللاعبين بالمؤسسة الرياضية.

وهذا يتفق مع دراسة كل من LI Bian-ying (٢٠٠٨م) (٢١) ، أحمد الشيبى (٢٠١٠م) (٢) ، Haeran Lim (٢٠١٠م) (٢٠) ، TANG Ji-lan (٢٠١٠م) (٢٥) ، YI Jian-dong (٢٠١١م) (٢٧) ، محمود المرسومى، و حسين كيطان (٢٠١٢م) (١٥).

ويرى الباحثين أن برامج الإصلاح الاقتصادى هي مجموعة من السياسات تهدف إلى إعادة تخصيص الموارد لغرض رفع الكفاءة الإنتاجية وذلك فى إطار تحرير الاقتصاد القومى والاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة فى الحياة الاقتصادية، ومن ثم يجب الاهتمام

بالقطاع الرياضى كقطاع استثماري يعد من مقومات الاقتصاد المصرى ،ومن ثم يجب إدراج المجال الرياضى ضمن مجالات الاستثمار الأخرى ، كذلك يجب الاهتمام بالقطاع الخاص وتحفيزه من خلال إعفاء ضريبي وجمركى عند الاستثمار فى المؤسسة الرياضية ،و إزالة كل العقبات والمعوقات التى تقابل القطاع الخاص من معوقات قانونية وسياسية وإدارية حتى يتم تحقيق أهدافه من عملية الاستثمار .

وهذا يتفق مع دراسة كل من Guido Tabellini (٢٠٠٥م) (١٩) ، عبد الرحيم عبدالله (٢٠١٦م) (٨) ، Olena Yu KrasovskaOleksandr G. Koshoyvi ، (٢٠١٦م) (٢٤) أن العقبات الاقتصادية وعدم استقرار الأوضاع السياسية ونقص التشريعات والقوانين ساهم فى عدم تحقيق الأهداف المطلوبة من القطاع الخاص كشريك استراتيجي للقطاع العام ،ويؤكد Oleksandr Olena Yu KrasovskaG. Koshoyvi ، (٢٠١٦م) (٢٤) أن هذه التغييرات التى توفر ثقة المستثمرين فى المؤسسات والمؤسسات الخاصة وإنشاء قطاع رياضى جذاب ومستثمر . ويشير حيدر الساعدي (٢٠١٥م) لازال الاستثمار الأجنبي يواجه الكثير من المعوقات وعلى رأسها الوضع الأمنى والتهميش وكذلك سيطرة القطاع العام على معظم الأنشطة الاقتصادية الأساسية. (٩١:٣)

وفى هذا الصدد يشير محمد الغزالى (٢٠١٥م) أن خطة الإصلاح الاقتصادى هى الإجراءات والتدابير التى تستهدف معالجة كافة أوجه القصور والخلل فى طرائق وأساليب وأدوات وتقانات ومهارات النظام الاقتصادى والتى تبدأ فى عدم قدرته على ممارسة النشاطات الاقتصادية المختلفة بكفاءة عالية من أجل إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج التى تخص عملية التنمية الاقتصادية . (٤:١٣)

ويتكون برنامج الإصلاح الاقتصادى من مكونين أساسيين وهما برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي حيث يختص الأول بإعادة التوازنات بين الكميات الاقتصادية سواء على مستوى الميزانية العامة والعرض الكلي والطلب الكلي وذلك بهدف السيطرة على الأسعار والتضخم وعجز الميزانية العامة ، فى حين يهدف برنامج التكيف الهيكلي إلى التحول نحو الاعتماد على قوى السوق وتقليل تدخل الدولة فى الشؤون الاقتصادية والتحول من اقتصاد يقوم على التخطيط إلى اقتصاد يتأثر بتخصيص الموارد فيه بنظام الحوافز الذى تستخدم فيه الدولة أدواتها المالية والنقدية للتأثير على تلك الحوافز .

كذلك يؤكد الباحثين على أن عملية الإصلاح عملية ديناميكية مستمرة وهدفها تحقيق النجاح والتطور ويجب أن تحقق متطلبات صندوق النقد الدولى وصندوق البنك الدولى فى الإصلاح الاقتصادى من خلال تقليص دور الدولة فى تنظيم وتنفيذ الأنشطة وتوسيع مشاركة

القطاع الخاص من خلال مشاركة القطاع الخاص فى تأسيس شركة مساهمة للمؤسسة الرياضية تعمل على أسس تجارية ، والمساهمة فى إنشاء بورصة رياضية وشراء أسهم لأعضاء المؤسسات الرياضية ، كذلك يجب الاستفادة من أسوار المؤسسات الرياضية فى تقسيمها أسوار لإقامة محلات تجارية وإقامة مشاريع إنتاجية وتسويقية فى المؤسسة الرياضية ، وإقامة مدن رياضية.

سابعاً: الاستخلاصات:

- فى ضوء النتائج التى تم الحصول عليها ومعالجتها وعرضها وتفسيرها ، وفى حدود المنهج المستخدم ، وفى حدود استجابات عينة البحث ، تم التوصل إلى الاستخلاصات التالية :
- أ- أهداف القطاع الخاص ودوره فى المؤسسات الرياضية هى:**
- ١- رعاية الأحداث والبطولات الرياضية بالمؤسسات الرياضية.
 - ٢- الاستفادة من أسوار المؤسسات الرياضية بإنشاء مراكز تجارية لتوزيع منتجات القطاع الخاص.
 - ٣- الدعاية والإعلان لشركات القطاع الخاص ومنتجاته فى المؤسسات الرياضية.
- ب- مبادئ الإصلاح الاقتصادى والتنمية للقطاع الخاص بالمؤسسات الرياضية هى :**
- ١- إدراج المجال الرياضى ضمن مجالات الاستثمار الأخرى.
 - ٢- تقليص دور الدولة وتعظيم دور القطاع الخاص فى الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى المؤسسة الرياضية دون المساس بالملكية العامة للمؤسسة الرياضية.
 - ٣- الشراكة بين المؤسسة الرياضية والقطاع الخاص أساسها المصالح العامة وخدمة المجتمع.
 - ٤- توظيف رأس مال المستثمر فى نشاط رياضى يدر دخلاً للمؤسسة الرياضية.
 - ٥- إقامة مدن رياضية.
 - ٦- إقامة مشاريع إنتاجية وتسويقية فى المؤسسة الرياضية.
 - ٧- تقسيم أسوار المؤسسة الرياضية لإقامة محلات تجارية.
 - ٨- تنفيذ براءات الاختراع الرياضية.
 - ٩- مشاركة القطاع الخاص فى تأسيس شركة مساهمة للمؤسسة الرياضية تعمل على أسس تجارية.
 - ١٠- مشاركة القطاع الخاص فى شراء أسهم فى البورصة لأعضاء المؤسسة الرياضية.
 - ١١- المساهمة فى إنشاء بورصة رياضية.
 - ١٢- إعفاء ضريبي وجمركى للقطاع الخاص عند الاستثمار فى المؤسسة الرياضية.
 - ١٣- ربط أجر العاملين بالمؤسسة الرياضية بالإنتاج ومستوى الانجاز الرياضى.
 - ١٤- المساعدة فى وضع نظام للتأمين والعلاج الصحى للعاملين واللاعبين بالمؤسسة الرياضية.

ثامناً: التوصيات:

- ١- نجاح الإصلاح الاقتصادي مرهون بإصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القطاع الخاص في رسم القرار الاقتصادي والسياسى والرياضى.
- ٢- تهيئة بيئة تشريعية قانونية ملائمة لنجاح الإصلاح الاقتصادي، والقضاء على البيروقراطية والفساد المالى والإداري لتحقيق تنمية اقتصادية فى المؤسسات الرياضية.
- ٣- تشجيع القطاع الخاص على التملك وإدارة المؤسسات الرياضية، و تحويل المؤسسات الرياضية إلى مؤسسات أعمال تعمل فى إطار تشريعى رياضى تحقق الاستثمار والتنمية الاقتصادية.
- ٤- وضع الرياضة ضمن خطط التنمية الاستثمارية بالدولة، والإقتناع بأن الاستثمار بالمؤسسات الرياضية يعد مصدراً من مصادر الدخل لكل من المؤسسة الرياضية والدولة والمستثمر.
- ٥- قيام الجهة التشريعية (مجلس الشعب) بإقرار قانون خاص بالاستثمار فى المجال الرياضى، وإدراج المجال الرياضى ضمن مجالات الاستثمار.
- ٦- الاهتمام بالإصلاح الإداري والإصلاح السياسى للمؤسسات الرياضية باعتبارهم عنصر هام من عناصر التنمية ونجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي.

تاسعاً: الدراسات المستقبلية المقترحة:

أسهم هذا البحث فى التعرف على دور القطاع الخاص فى الإصلاح الاقتصادي والتنمية بالمؤسسات الرياضية إلا أن نطاق هذا البحث والأساليب المستخدمة فيه والنتائج التى تم التوصل إليها تشير إلى وجود مجالات أخرى لبحوث (دراسات) مستقبلية، ومن بين هذه الدراسات البحثية المقترحة :

- دور مؤسسات الدولة فى تفعيل سياسات الإصلاح الاقتصادي.
- دور الدولة فى دعم القطاع الخاص المنتج للنشاط الرياضى.
- مكانة القطاع الخاص فى ظل قوانين الاستثمار الرياضى.
- الدور التتموى للقطاع الخاص فى المؤسسات الرياضية.
- السياسات التحفيزية للقطاع الخاص للنهوض بالمؤسسات الرياضية.
- المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى المؤسسات الرياضية.
- الإصلاح الإداري وهيكلة المؤسسات الرياضية.

المراجع

أولاً : المراجع العربية:

- ١- أحمد سعيد رجب شرف ،و أحمد فاروق عبد القادر، والسعدنى خليل السعدنى (٢٠٠٨م) دور الشراكة بين المؤسسات الرياضية و مؤسسات المجتمع المدنى فى النهوض بالرياضة المصرية ، العدد ٥٦ ، المجلة العلمية للتربية البدنية والرياضة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان.
- ٢- أحمد صدام عبد الصاحب الشيبىي (٢٠١٠م) سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق: رؤية مستقبلية ، المجلد ٣٨ ، العدد ١،٢ مجلة الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العراق .
- ٣- حيدر عليوي شامي الساعدي(٢٠١٥م) الإصلاح الإقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر : دراسة حالة العراق ، المجلد ١٠ ، العدد ٣٣ ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العراق .
- ٤- ستار شدهان شياع الزهيرى (٢٠١٠م) الإصلاح الاقتصادي بين الإدارة الديمقراطية واقتصاد السوق ، المجلد ٧ ، كلية التربية ، جامعة واسط.
- ٥- سحر عبد الله الحملى (٢٠١٤م) مدى نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مصر و الكويت ، العدد ٣ ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، مصر .
- ٦- شريهان يحيى محمد مرسى:(٢٠١١م) تفعيل آليات جذب رجال الأعمال للاستثمار فى المجال الرياضى، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الرياضية ، جامعة طنطا.
- ٧- عابد فضيلة ، هدى رجب (٢٠٠٩م) التجربة المصرية في الإصلاح الاقتصادي في ضوء وصفة صندوق النقد الدولي ، المجلد ٣١، العدد ٢ ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، سوريا.
- ٨- عبد الرحيم الشاذلي يحيى عبدالله (٢٠١٦م) إصلاح القطاع العام وتفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص : دراسة تحليلية لتقييم تجربة الخصخصة في السودان ، المجلد ٢٤ ، العدد ٢ ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية - شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين.
- ٩- عبد الرحيم الشحات أحمد البحيطى (٢٠١٦م) الإصلاح الاقتصادي المالى والنقدى ودوره فى دعم الدور التنموى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى الاقتصاد المصرى، المجلد ٣٨

- ، العدد ١، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق .
- ١٠- عدلة عيسى مطر ، عبد الله عيد الغصاب (٢٠٠٧م) دور القطاع الخاص فى التسويق الرياضى بدولة الكويت ، العدد ٥١ ، المجلة العلمية للتربية البدنية والرياضة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان .
- ١١- فاطمة توفيق أبو نعيم (٢٠١٥م) دور منشآت القطاع الخاص الفلسطيني في توفير فرص عمل لخريجي كليات التجارة : دراسة حالة قطاع غزة ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين .
- ١٢- محمد أحمد الحاورى (٢٠٠٤م) متطلبات النهوض بدور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية : الوضع الراهن - المسئولية الاجتماعية - متطلبات النهوض " ، مجلد ٨ ، العدد ١٧ ، المركز اليمنى للدراسات الاستراتيجية ، شؤون العصر ، اليمن
- ١٣- محمد حازم إسماعيل الغزالى(٢٠١٥م) دور الإصلاح الاقتصادي في تقليل مخاطر الاستثمار، المؤتمر العلمي الدولي الأول منظمات الأعمال: الفرص والتحديات والتطلعات ، كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية ، جامعة البلقاء التطبيقية ، الأردن .
- ١٤- محمد عبد العظيم طلب (٢٠٠٤م) الإصلاح الاقتصادي من عمومية الرؤية الدولية إلى خصوصية الحالة المصرية ، المجلد ٢١ ، العدد ٣٦ ، المجلة العلمية ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط .
- ١٥- محمود حسين على المرسومى ، حسين على كيطان (٢٠١٢م) الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية فى دول عربية مختارة ، المجلد ٣ ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة واسط ، العراق .
- ١٦- نورى ياسمين (٢٠١٥م) مكانة القطاع الخاص المنتج فى ظل السياسات التنموية فى الجزائر بين الخطاب الرسمى والواقع الميدانى (١٩٦٢-٢٠١٢م) ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزى وزو ، الجزائر .

ثانياً : المراجع الأجنبية:

- 17- Barrie Houlihan, Mick Green : (2009) Modernization And Sport: The Reform Of Sport England And Uk Sport , Public Administration Vol 87, No 3, Pp 678–698.[Http://Onlinelibrary.Wiley.Com](http://Onlinelibrary.Wiley.Com)
- 18- Gao Xue-Feng : (2006)Tendency For Chinese Sports System Reform During Post Olympic Era , Journal Of Wuhan Institute Of Physical Education.[Http://En.Cnki.Com](http://En.Cnki.Com)
- 19- Guido Tabellini : (2005) The Role Of The State In Economic Development Leibniz Information Centre For Economics ,Vol 58, Iss Onlinelibrary.Wiley.Com 2, Pp 283–303.
- 20- Haeran Lim : (2010) The Transformation Of The Developmental State And Economic Reform In Korea Journal Of Contemporary Asia , Volume 40, Issue 2, Korea: The Challenges Of Globalisation.
- 21- Li Bian-Ying : (2008) The Way To The Reform Of The Sports System In China After Olympic Games 2008 , Journal Of Physical Education. [Http://En.Cnki.Com.Cn/Article_En/Cjfdtotal-Tyxk200802001.Htm](http://En.Cnki.Com.Cn/Article_En/Cjfdtotal-Tyxk200802001.Htm)
- 22- Li Ming : (2000) Features And Development Of Community Sport In China During Period Of Economic Transformation, Journal Of Shanghai Physical Education Institute. [Http://En.Cnki.Com.Cn/Article_En/Cjfdtotal-Styb200004004.Htm](http://En.Cnki.Com.Cn/Article_En/Cjfdtotal-Styb200004004.Htm)
- 23- Lorenzo Ductor , Daryna Grechyna : (2015) Financial Development, Real Sector, And Economic Growth ,Vol 37, Pp 393–405. [Http://Www.Sciencedirect.Com/Science/Article/Pii/S1059056015000076](http://Www.Sciencedirect.Com/Science/Article/Pii/S1059056015000076)
- 24- Oleksandr G. Koshovyi, Olena Yu. Krasovska : (2016) Institutional Sport Reform In The Context Of Enhancing Investment Attractiveness Of Ukraine's Sports Sector Article ,Vol 67, Issn 2300-2697. [Https://Www.Editlib.Org/P//17699](https://Www.Editlib.Org/P//17699)
- 25- Tang Ji-Lan : (2010) Research On The Britain Public Service Reform And Sport Policy Change , Journal Of Nanjing Institute Of Physical Education (Social Science). [Http://En.Cnki.Com.Cn/Article_En/Cjfdtotal-Ljtb201002010.Htm](http://En.Cnki.Com.Cn/Article_En/Cjfdtotal-Ljtb201002010.Htm)
- 26- Vladimir Mau : (2017) Russia's Economic Policy In 2015–2016: The Imperative Of Structural Reform , Journal Post-Soviet Affairs , Volume 33 , No 1, Pp 63-83.
- 27- Yi Jian-Dong : (2011) Logical Bases And Value Orientation Of Sport System Reform In China , Journal Of Physical Education [Http://En.Cnki.Com.Cn/Article_En/Cjfdtotal-Tyxk201101004.Htm](http://En.Cnki.Com.Cn/Article_En/Cjfdtotal-Tyxk201101004.Htm)